



عدد مكرس بمناسبة الذكرى 30 لتأسيس المؤتمر الشعبي العام



الاثنين: 2012 / 8 / 27
الموافق: 9 / شوال / 1433 هـ
العدد: (1624)

5

جلس الشورى: لـ«الميثاق»:

ة وعليه ترتيب وضعه السياسي المستقبلي

مطلوب من المؤتمر العام الثامن الخروج برؤية وموقف حول التعديلات الدستورية وشكل النظام السياسي المقبل

قرارات التصعيد للجنة الدائمة وعدم دفع الاشتراكات من الاخطاء الفادحة التي يجب على المؤتمر تفاديها

للحزب وأمين عام وتساعد له اللجان الدائمة المتخصصة تنتخب رؤسائها من بينها.. وبهذه الطريقة نستطيع القول إننا أعدنا هيكله المؤتمر على اسس سليمة ومثالية.

والنقطة الأخرى بالنسبة للمؤتمر هي العلاقات التنظيمية المتعلقة بالاتصال والتواصل الدائم مع القواعد مهما كانت حجم وتقل هذه القاعدة.. والتقييم الموضوعي للحزب وسط المجتمع والقضايا التي تهم أفراد المجتمع ورفعها الى اللجان الدائمة والأمانة العامة لاتخاذ حياله الموقف الفعّال لها..

> باعتقادك متى سيتحول المؤتمر الى حزب سياسي؟..

عندما يتحول عمل ونشاط اعضائه لخدمة الانتماء اليه وليس المصلحة ويقوم بتبني السياسات التي تتعالج قضايا الناس بشكل صحيح ومسئول.. في مختلف مجالات الحياة العامة- سواء في قطاع التعليم العام والتعليم الديني والمهني والفني وقطاع الإسكان وبناء المدن وتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين، ولا تكن مجرد شعارات موسمية.

متفائلون بالحوار

> كيف ترى حوار اليوم؟

انا متفائل جدا.. لكن يجب قبل الخوض في الحوار إزالة المظالم وإعادة الحقوق للناس الذين تعرضوا للمظالم خلال الفترة الماضية، لأنه بدلا من أن نخسر الشعب كله ونخسر الوحدة الوطنية فلنخسر عشرة أو خمسين أو مائة شخص.. ويتم على ضوء ذلك إعادة النظر بما تم ابعادهم من وظائفهم في مختلف القطاعات الذين مازالوا في سن الخدمة وتعويض من تجاوزوا سني الخدمة تعويضا عادلا، وبذلك تعويض من حرموا من الحقوق الوظيفية بسبب هذه الاعياد الجائرة، سواء كانوا في السلك العسكري او المدني.

ويجب التفكير في بناء الدولة على اساس الاحتياجات لا على اساس التقاسم والتحصص وكاننا نعيد الكرة والخطأ الذي وقعنا فيه من جديد، في عملية الاحلال، فهذا من المؤتمر ابعده وهذا من حزب الإصلاح اعيناه وهذا من الاشتراكي اضحك عليه، بل يجب علينا ان نجعل القواعد القانونية والمؤتمرات والتميز معايير اساسية في عملية التعيين بالوظيفة العامة وبناء دولة النظام والقانون.. ولماذا لا اضع قانونا خاصا باراضي الدولة احد فيه شروط الانتفاع والالتصاف حتى لا تظل الاراضي سائبة للناهبين والطامعين.. كما انه يجب ان يكون هناك شفافية في التعاملات المالية والاقتصادية والابتعاد عن سياسة الباب المغلوق في السياسة الاقتصادية، والتي لا تزال تتبع التخطيط التشاربي في عملها في القطاعات الاقتصادية.. كما انه من الضروري ان تكون لدينا سياسة مالية تحقق الاهداف المرجوة منها وكذا اهمية استقلالية البنك المركزي باعتباره بنك البنوك، بحيث يمارس عمله ونشاطه باستقلالية في الاشراف على القطاع المصرفي ومراقبة الكتلة النقدية في السوق بعيدا عن هيمنة الحكومة.

> هل يمكن مقارنة بما يجري اليوم من حوارات الى الوحدة اليوم بجزء من الحوارات التي كنتم تجرونها في تلك الفترة؟..

-ان الحالة اليمنية في تلك المرحلة المهمة من المرحلة التاريخية لليمن الحديث، كان المجتمع اليمني والقوى السياسية في تلك الفترة من الحوار الوطني، أكثر استجابة للمشاركة مع بعضها البعض في بناء اليمن.. أكثر استجابة للحوار، أكثر استجابة للعمل الخير نحو الوطن ووحدته وأمنه واستقراره، ولم تتأثر بالتجاذبات السياسية والانتماءات الضيقة، كما هو حاصل اليوم، فاليوم الحالة اليمنية لا تسر العدو قبل الصديق.

> كنتم في السابق تديرين الحوار للوصول الى الوحدة اليوم يجري الحوار للوصول الى الانفصال؟..

-هذا هو المؤسف والمحزن ان كبار المناضلين والمساهمين في الوحدة اليوم هم في حالة التراجع عن الوحدة اليمنية والوطنية، متبعدين عن الجانب التاريخي الذي يجب ان نستلهمه جميعا، ففي الماضي كان الواحد منا يستحي ان يقول انه ليس يمني وكانه ارتكب جرما، بينما اليوم يقولها بافتخار وتبجح وكانه اتى شيء عظيم.. فلا حبا ان نستلهم تاريخنا التليد وتمثل القيم الاخلاقية الرفيعة ولا ننسى بان اليمن ركن في الكعبة «الركن اليمني» وفي السماء سهيل اليمني، وفي القرآن «بلدة طيبة ورب غفور» ولنا ايضا مثل عظيم في القرآن الكريم لقول الملكة بلقيس:

« يا ايها الملأ افقوني في امري ما كنت قاطعة امرأ حتى تشهدون».. اليس هذا تأكيدا لمبدأ الشورى والحوار.

وأقول مع الانسف اليوم هناك حالة من حالة النزق، ونحتاج الى حالة من حالة الحياء وأزمة الضمير الوطني وحالة الارتهان للغير بأجندة غير وطنية.. لذلك اقول ان الارض والإنسان لا يقبل للمناقشة حول وحدتها ويبحث في مناقش حول شكل الدولة وكيفية ادارتها والتشريعات التي تخضع لها.

يجب ان نكون متفائلين ويجب ان ندخل الحوار بعقول متفتحة وقلوب صافية وطهر وطني وان نجعل من هذا الحوار وسيلة للانتقال الى مرحلة جديدة والى بناء دولة عصرية يسودها العدل والمساواة والنظام والقانون.. طبعاً قد يكون هناك بعض التوتؤات والفكر المتطرف لدى بعض المتحاورين.. لكن من خلال الخطوات السابقة، وهي إزالة المظالم وإعادة الحقوق الى اصحابها وانصاف المظلومين هي التي ستعمل على اذابة هذه المواقف المتطرفة أثناء جلسات الحوار.

والا ما وصلنا الى هذه الحالة التي نعيشها اليوم.. ولا يمكن لأي حزب او شخص ان يصحح اخطائه ويتجاوز واقعه إلا اذا اعترف انه رسب في الامتحان الذي خضع له، لذلك نحن نقول ان المؤتمر اخفق في ادارة الأزمة في السنوات الأخيرة، لذا كيف لي ان اعيد ترتيب اوراقى واضع رؤى التعامل مع قضايا المستقبل بحيث اضع الحد الاعلى والحد الأدنى في الحوار مع الآخر بحيث لا افأجأ بطرح قضايا كانت غائبة عن نقاشاتي داخل المؤتمر وهي من اخطر القضايا على الإطلاق، لأنه فعلا ان وحدة اليمن يجب علينا ان تكون هي الأساس التي لا يجوز تجاوزها، وليس هناك مانع من الاستماع الى الآخرين الذين يطرحون الفيدرالية والكونفدرالية، ولكن يجب ان تكون في الاساس هي الوحدة ضمن بناء مؤسسي قانوني وتشريعي صحيح يحقق اهداف أساسية: اولا حماية حقوق المواطن، وثانيا العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة على مختلف مناطق اليمن مع اخذ بالأولوية للمناطق التي تكون أكثر احتياجا للمشاريع والخدمات، وثالثا الحرص على فض المنازعات بين المواطنين لدى القضاء، باعتباره من اهم الاسس لبناء الدولة.

اللجان افضل من الدوائر

> ما هي اولويات قضايا المؤتمر اليوم؟..

-على المؤتمر ان يعيد نظراته في هيكلته اساسا وإعادة نشاطه الى سيرته الاولى، بحيث ان اللجنة الدائمة تتوزع الى لجان متخصصة تحل محل قطاعات ودوائر الامانة العامة، ويكتفي في الامانة العامة بقطاع للشؤون المالية وآخر رقابي، ويكتفي بالأمين العام بساعده فريق سكرتارية في ادارة الامانة العامة يدرس التقارير المرفوعة من اللجان الدائمة، بدلا عن التضخم الكبير لدوائر الامانة العامة.. ومع احترامنا للاخوة الامناء العاملين ورؤساء الدوائر في الامانة العامة فهم لا يعرفون ما الذي يجري في القواعد، وعلى المستوى المجتمعي لان دور اي حزب هو خلق علاقات وحراك مجتمعي مع مختلف شرائخ المجتمع والنقابات والمنظمات الجماهيرية لضمان الحصول على صوت الناخب في الانتخابات المستقبلية..

ان يعاد النشاط الكلي للمؤتمر بحيث يضع برنامج عمل جديد، ويجب ان يعاد قراءة الميثاق الوطني على كانه تكويناته، لأنه لا يزال صالح لليوم وللدع مع تشذيب ليس في الميثاق وانما في الخطوات التنفيذية والبرامج السياسية..

لان في الحقيقة اثبتت التجربة ان الدوائر امانت العمل التنظيمي داخل المؤتمر الشعبي العام، والدوائر هي في الاساس عملا اداري اكثر منها تنظيمي، بينما اللجان تخلق فكر وتعتمق المفهوم الفكري الذي تستنبطه من الخطوط الرئيسية للميثاق الوطني.. كما ان هذه اللجان تعمل على ربط اعضاء اللجنة الدائمة بالتنظيم، كما انها ستكون لها



برامج واجتماعات أسبوعية، او على الاقل نصف شهرية، بالإضافة الى ان ذلك سيمكنها من رصد واحصاء النشاط اليومي للعضو.. وبالتالي لابد ان تعاد الميكلة على هذا النمط.

> ليس الاجدر بالمؤتمر العام الثامن مناقشة وإقرار هذه القضايا؟..

- بالطبع يفترض على الاخوة المؤتمريين مناقشتها ولابد ان يكون هناك ورقة تقييمية نقدية تحدد الاخفاقات واليجابيات وتحدد ملامح عمل المستقبل وتوجهات المؤتمر، ولابد ان تعقد للجنة الخاصة باعداد هذه الورقة النقدية التحليلية اجتماعا لتقييم تجربة المؤتمر واخفاقاته خلال الفترة الماضية، وان يعيدوا النظر في وضع التنظيم

وهيكله هيئاته، لأنه كلما توسعت هيئاته تاه الناس وأهدرت الجهود وأدت الى فقدان وانقطاع الاتصال والتواصل بين القيادة والقواعد، بل هذا التوسع افقد جدية النقاشات والحوارات لمختلف القضايا خلال مؤتمرات واجتماعات التنظيم..

وانا مع اجتماع اللجنة الدائمة اولا، قبل مؤتمر الحوار الوطني لانتخاب من بين اعضائها اللجان الخاصة للمحاور السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي ستحدد رؤى المؤتمر الشعبي العام لمختلف القضايا الوطنية المطروحة على مؤتمر الحوار.. ويجب على المؤتمر ان يعترف انه اخفق في ادارة الأزمة

الا يبتعد عن رئيس الجمهورية الاخ عبدربه منصور هادي، الذي هو ايضا من قياداته البارزة وعلى المؤتمر ان يحشد كل امكانيته الى جانب رئيس الجمهورية، لأنه اذا ما ابتعد المؤتمر عن التوجهات العامة للدولة ومقا للقواعد القانونية والاتفاقات الموقعة- سواء المبادرة الخليجية او

اليها التنفيذية- سيعود على ذاته بالاضرار والانتكاسات.. وبالتالي من خلال عملية التقييم التي يفترض ان تناقش في اجتماع اللجنة الدائمة وليس المؤتمر العام الثامن، ان يضع برامج عمل سياسية جديدة يحدد فيه العلاقات التنظيمية وسلوك الاعضاء، وكيف ان العضو يلتزم بالفكر الميثاقى لا بما سيحصل عليه من مغالمة او مكاسب وظيفية وأشياء مادية..

وما اقصدته هنا هو:«هل يستطيع المؤتمر في المرحلة المقبلة ان يخلق قناعة فكرية وتنظيمية لدى عضو المؤتمر بعيدا عن المصالح، وهل هذه المصالح التي يتحصل عليها العضو من الحزب متكافئة مع جميع الاعضاء ووفق الاسس وأدبيات التنظيم؟».. هذه النقطة الاولى.

وأما النقطة الثانية التي يجب على المؤتمر ان يعمل عليها في المرحلة القادمة، هو النظام الدستوري الجديد، فعلى المؤتمر ان يخرج من مؤتمره المقيب بورقة عمل خاصة بالتعديلات الدستورية يحدد فيها موقفه ورؤيته من الاطروحات والرؤى التي تطرحها القوى السياسية في الساحة الوطنية الآن.

> حول هذه الاطروحات، فالمؤتمر حتى الان موقفه متحيط، تارة يرفض الفيدرالية ويعتبرها ارتدادا عن الوحدة وتارة يوافقها بتحمس.. لماذا هذا؟..

- وهذه للأسف هي الكارثة لدى المؤتمر انه ليس لديه رؤية واضحة بما يريد.. وتناقشت مع كثير من الاخوان بما فيهم القوى المعارضة للمؤتمر والمستقلين، ان وجود الدولة وما كانت هذه الدولة- وفقا للقواعد الدستورية والقانونية وميثاق الامم المتحدة- ان الدولة تتكون من اربعة اركان-

ارض وشعب وحكومة منظمة لمؤسساتها التشريعية والقانونية والاعتراف بالشخصية الاعتبارية.

نحن اليوم في الساحة اليمنية يجب علينا ان نعترف ان الارض والإنسان لا نقاش حولها، ويجب علينا بعد ان نحدد المبادئ الدستورية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي على ضوء هذه المبادئ ابدأ في تحديد شكل الاداة السياسية التي سوف توصلي الى تحقيق هذه الاهداف من خلال البناء المؤسسي للدولة.. وماذا اريد- هل انتخابات على اساس القائمة النسبية ام الفردية ام انتخابات بهما معا.. هل يكون النظام برلمانيا ام رئاسيا ام مختلطا.. ام غير ذلك.. وهل في حال توصلنا في حواراتنا الى دولة غير بسيطة كالفيدرالية، هل سيكون التشريع واحد، ام ان هناك تشريعات متعددة، وهل الحكومات ستكون واحدة

أتمنى من اللجنة الدائمة انتخاب ممثلي المؤتمر في الحوار الوطني

التمثيل الجغرافي داخل اللجنة العامة صورة من صور المناطقة المقيّمة

يتوجب على المؤتمر خلق قناعة لدى العضو بعيداً عن المصالح والمكاسب

ام متعددة.. هل تتضمن لي كموطن الحقوق والواجبات بعدالة متساوية.. هذه الاسئلة وغيرها يجب ان نفهمها بأنه لابد ان ندرسها ونناقشها على وجه السرعة.!!!>

> أليس الاجدر بالمؤتمر العام الثامن مناقشة وإقرار هذه القضايا؟..

- بالطبع يفترض على الاخوة المؤتمريين مناقشتها ولابد ان يكون هناك ورقة تقييمية نقدية تحدد الاخفاقات واليجابيات وتحدد ملامح عمل المستقبل وتوجهات المؤتمر، ولابد ان تعقد للجنة الخاصة باعداد هذه الورقة النقدية التحليلية اجتماعا لتقييم تجربة المؤتمر واخفاقاته خلال الفترة الماضية، وان يعيدوا النظر في وضع التنظيم وهيكله هيئاته، لأنه كلما توسعت هيئاته تاه الناس وأهدرت الجهود وأدت الى فقدان وانقطاع الاتصال والتواصل بين القيادة والقواعد، بل هذا التوسع افقد جدية النقاشات والحوارات لمختلف القضايا خلال مؤتمرات واجتماعات التنظيم..

وانا مع اجتماع اللجنة الدائمة اولا، قبل مؤتمر الحوار الوطني لانتخاب من بين اعضائها اللجان الخاصة للمحاور السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي ستحدد رؤى المؤتمر الشعبي العام لمختلف القضايا الوطنية المطروحة على مؤتمر الحوار.. ويجب على المؤتمر ان يعترف انه اخفق في ادارة الأزمة

بين قوى سياسية موجودة على الساحة اليمنية من شمالها الى جنوبها الى شرقها، وابطالها هم من مختلف المناطق اليمنية وليس من منطقة جغرافية بعينها.

فرطنا بالشريك الحقيقي

> هل تعتقد ان خطأ المؤتمر في ذلك هو الطمع في العكسة بالتخلص من الشريك المقاسم واستبداله بأخر اقل قسمة وهو حزب الإصلاح؟..

- لا نستطيع ان نطلم المؤتمر كتتنظيم وانما كأفراد ممكن انهم ارتكبوا خطأ في استبدال الشريك الحقيقي ببعض الاجراءات غير المناسبة.. لان المؤتمر هو واحة لكل المواطنين ومن مختلف الانتماءات السياسية، ولهذا فالميثاق الوطني كروية فكرية سياسية وعقدية تشكل فيها حالة من الاعتدال والموسمية، بحيث كان يمكن ان يكون هو الجامع لكل هذه القوى السياسية في الساحة الوطنية.. لكن مع الاسف البعض لهم مصالح معينة.

صحيح ان حالة التشكيك بالآخر التي اسببت بها قيادة المؤتمر، وكذلك قيادة الاشتراكي، هي من ساعدت في تدهور العلاقة والتقارب بين المؤتمر وشريكه في الوحدة- الحزب الاشتراكي- وهذه الاراء طرحت ونوقشت من قبل الكثير من الخبيرين من قيادة المؤتمر.

> هل يعني ان المؤتمر عمل بشكل صحيح لخمس عشرة سنة فقط؟..

- اللجنة الدائمة خلال فترة الـ ٥ سنة والتي تبدأ من عام ٨٢- ١٩٩٥ م، اتبعت افضل السياسات داخل المؤتمر الشعبي العام، حيث كان هناك نقاشات وحوارات وشكل اعضاء اللجنة الدائمة كلهم لجانا متخصصة ومجموعات عمل فنية نوعية.. ولم يتأثر المؤتمر الا بعد هذه الفترة، عندما غير في النمط السياسي وفي التفكير والإحساس وفي عملية الاستئثار بالانانية التي اثرت على اداء فعالية المؤتمر الشعبي العام كتتنظيم رائد.

نقد التجربة

> ما اسباب ومبررات هذا المؤتمر لدى المؤتمريين؟..

- ابتعاده عن مناقشة القضايا الرئيسية، حيث بدأت تحقيق الدوائر في المؤتمر الشعبي العام، وبدأت كذلك تغيير الهيكلية بطريقة فجة ودعالة من التوسع غير المدروسة، رغم انه من حق اي عضو في المؤتمر ان يكون شيئا مهما في التنظيم.. لكن ليس بالضرورة انك تتفتح الباب في هذا المجال على مصراعيه، الى درجة انه اصبح اعضاء اللجنة الدائمة اكثر من الف عضو وهذا رقم كبير جدا، وهذا التوسع في الهيكلية للمؤتمر والتصعيد الدائم الى عضوية اللجنة الدائمة دخلت قوى علاقاتها الاتصالية ببعضها البعض غير موجودة وايضا عدم توفير التأمين لاحتياجات مقرات فروع المؤتمر في المحافظات والمديريات، بالإضافة الى

فالمؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه، كان له خطوات طيبة- حيث كان يطرح في مؤتمراته شعارات في التنمية وفي العمل الوحدوي والعمل السياسي والاجتماعي وعلى مستوى الخدمات وعلى مستوى الطرقات، من خلال الاستفادة من تجربة التعاونيات السابقة، وكانت ايضا- هذه الشعارات تحقق في الواقع العملي للمعوس.

بالإضافة الى الجهود التي بذلت في الحوارات والنقاشات من اجل الاعداد والتحضير لتحقيق الهدف الاساسي والاسمي لحلم عامة الشعب اليمني، والذي تحقق يوم ٢٢٠ من مايو ١٩٩٠ م، يوم اعلان اعادة تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية.

طبعاً كان البعض في حالة من الذهول في تحقيق هذا المنجز الوحدوي، لذلك كانت المؤامرة كبيرة، ولكن حالة الذكاء فيها هو استقلال انهبان المنظمة الاشتراكية لتحقيق الوحدة اليمنية ولو لم يكن انهيار المنظمة الاشتراكية لما تحققت الوحدة.

ازهي فترات المؤتمر

> الفترة منذ تأسيس المؤتمر وحتى قيام الوحدة المباركة.. هل استطاع المؤتمر ادارة هذه المرحلة بنجاح؟..

- اعتقد انما بالفعل كانت هي ازهي فترات المؤتمر، اذكر انه في يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٨٩، كنا في اجتماع مع مجلس الوزراء، وكان النقاش حول زيارة الاخ الرئيس لعن وتلبية دعوة الاخوة قيادة الشطر الجنوبي حينها، للمشاركة في الوحدة الاندماجية واما الوحدة الفيدرالية حتى وان كانت لتحقيق الوحدة اليمنية ولو لم يكن انهيار المنظمة الاشتراكية ففكرة الكنفدرالية، المهم بالانترك للقوى التي تربص باليمن شماله وجنوبه ان تتدخل بيننا وكان هذا الموقف دافعا قويا للاخ الرئيس في التوجه الى عدن والتي كان من نتائجها التعديلات الدستورية وللأخوة للتاريخ وللأخ علي سالم البيض انه ايضا الشريك الفعلي والاساسي لعلي عبدالله صالح، بل انه هو من طرح الوحدة الاندماجية.. واذكر ان الهيئتين التأسيسيتين للمؤتمر والحزب الاشتراكي اجتماعا واول عام ١٩٩٢ م في نادي ضباط الشرطة بحضور الرئيس وثانيه، وكان وقتها يدور نقاش حاد في الساحة السياسية حول التعديلات الدستورية والانتخابات الرئاسية، وأنا شعرت يومها ان هناك قوى من الشمال والجنوب تضررت مصالحها بتحقيق الوحدة، فكانت تدفع باتجاه تعميم الخلافات بين شريكي الوحدة، فتكلمت يوما داخل القاعة وقلت: مع الاسف الشديد اننا هنا لم نتمثل للفعل التاريخي العظيم الذي قما به، بما فينا الموقعين عليه واشرت الى الاثنين- الرئيس وثانيه.. فنحول النقاش بعد ذلك وابتعدنا عن الاتهامات لبعضنا وابتدا ننكر في الموضوع، حتى الاخوة في كتلة الحزب الاشتراكي تفهموا الطرح واستنوبوا حجم المخاطر.

وأقول ان الشعب اليمني، وعلى وجه الخصوص اعضاء الحزبين الموحدة بالوحدة اليمنية بنوع من الانانية والنظرة ينبغي لهما ان يتركا الاحداث تتلاقح بتلك السرعة لتصل بهما الى حالة الافتراق والاحتراب كما حصل عام ١٩٩٤ م.

حرب سياسية

> مرحلة ما بعد الوحدة اين اخفق المؤتمر وأين نجح وما الذي يفترض به ان يفعله لكي لا يصل الى الحالة القائئة اليوم ؟.

- سبق وان قلت انه كان يوجد هناك قوى من كلا الاطراف غير مقتنعة بالوحدة اليمنية بنوع من الانانية والنظرة الحياتية والمعيشية والمصالح الشخصية، رغم انني اشعر بان المدير في الدولة اصغر صارا افضل من الوزير في دولة الانفصال او التشطير، وهذا ما قاله الاخ علي سالم البيض في احدي محاضراته قبل الوحدة لخواصنا اعضاء الجبهة الوطنية في عدن، ان المنصب في دولة الوحدة مهما كان فهو اسمي ورافع، لذلك شعر البعض انه كان في منصب الوزير مثلا في دولة التشطير ثم تراجع منصبه الى المدير العام في دولة الوحدة.

وهؤلاء شعروا بالغبين وانهم تضرروا من الوحدة فشكلوا قوة تدفع ضد استمراريتها.. رغم ان الوجدة بوحدها استطاع القول انها اصعبت دولة فنية لها مكانة كبيرة في المنطقة وتشكل بموقعها ومخزونها البشري والاستراتيجي شيئا مهما في المنطقة.. لذلك اقول ان الفترة التي اعقبت الوحدة ازجت بعض القوى الدولية والإقليمية، فعملت على ايجاد حالة من حالة الانقسام والاختلاف التي حدثت بين شريكي الوحدة، كما انها كانت قد بذلت جهدا كبيرا في منع التوقيع على اتفاقية الوحدة في عام ١٩٨٩ م.

وهذه القوى هي التي اوصلت الشريكين الى حالة الحرب التي حدثت في عام ١٩٩٤ م، ثم كان يفترض بنا ان نكون في المؤتمر الشعبي العام ان نتحوي بعضا البعض ونستوعب اخواننا في الحزب الاشتراكي بحيث نعيد تلك الشراكة التي كانت قائمة معه، لكن ما حدث هو عكس ذلك وهو حالة التباعيد بين قيادة المؤتمر وبين قيادة الحزب الاشتراكي، والحرب التي حدثت عام ٩٤ م لم تكن في حقيقة الامر بين شمال وجنوب، وانما هي حرب سياسية